حكومة فاشلة بامتياز

أسامة الشرعبي

بعد مرور عام على تحمل باسندوة رئاسة حكومة الوفاق الوطني لسان حال المواطن اليمني يقول: انها حكومة فاشلة بامتياز بل أنها أسوأ حكومة عرفتها اليمن منذ أول حكومة في العام ١٩٦٢م.. وعندما تسأل المواطن لماذا هذا الحكم القاسي على الاستاذ باسندوة وحكومته وعاد عمرها عام واحد.. يرد بالمثل الشعبي «ليلة العيد تبان من عشيه»، ويضيف: هي حكومة أنتقال لو ما استطاعت تعمل شيئا يذكر في عامها الأول، فمتى ستعمل حاجة للناس..؟ وعندما تسأله طيب ليش هذه أسوأ حكومة؟ ..يرد وباختصار شديد لكنه الاختصار الشامل الجامع.. الاستاذ باسندوة هو رئيس وزراء ينفذ ما يأمره ويريده حميد الأحمر، وينفذ ويأتمر بأوامر حزب الاصلاح، ولأن الشيخ باسندوة رجل كبير بالسن لا يقوى على اتخاذ القرارات ولا يقدر على المواجهة وهو يعتقد ومقتنع أن اللي جابه لكرسي رئاسة الوزراء أولاد الأحمر والإصلاح، لذا فإنه يتحرك (بالريموت كنترول) كما يريد حميد والاصلاح، فكيف سيكون رئيساً لحكومة كل اليمنيين؟

والحقيقة قد يكون رأي المواطن بحكومة (دولة الاستاذ) محمد سالم باسندوة قاسياً بعض الشيء، لكن إذا تذكرنا بإيجاز أبرز المشكلات التي تواجهها حكومة الوفاق الوطني سنجد أن الأمن والاستقرار والكهرباء وخدمات المياه والبطالة وازدياد رقعة الفقر وعجزها التام على المساعدة الفعلية في إنجاز متطلبات المبادرة الخليجية بآليتها المزمنة وغيرها من القضايا الهامة والتي نرى أن أهمها أزمة الثقة القائمة بين المواطن الذي يرى في هذه الحكومة بأنها حكومة ضعيفة بالكامل وهو الأمر الذي يجعله يردد «اللّه يرحم أيام علي عبداللّه صالح».

والسؤال متى ستشد الحكومة نفسها وستبدأ قولاً وعملاً بفتح بعض من الملفات الحيوية والمهمة التي تتعلق بحياة المواطن وتلامس أمنه واستقراره ومستوى معيشته والخدمات الواجب توافرها له؟

متى ستدرك حكومة الوفاق أن اتساع رقعة عدم ثقة المواطن بها وبأدائها الضعيف يجعلها بوادٍ والمواطن في جبل؟

وعليه فإن على الاستاذ باسندوة وأعضاء حكومته ان يقفوا وقفة جادة ومسؤولة أمام أنفسهم وضمائرهم وواجباتهم الوطنية وأن ينفضوا على أنفسهم تراب التواكل والمناكفات السياسية والحزبية وإلقاء الكرة كل في ملعب الآخر والتصرف باسلوب الضحية.. ان المواطن غير مسؤول عن مناكفات الحكومة وتصرف بعض أعضائها بطريقة عرائس المولد التي يحركها الآخر لأنها مربوطة بأكثر من حبل بيديه، المواطن يدعو اللّه عز وجل أن يلهم حكومة باسندوة الخوف منه لأن المرء كلما خاف من اللّه قرب من الحق والعدل والقيام بواجباته على الوجه الأكمل.. نتمنى من صميم قلوبنا أن ترتقي الحكومة بأدائها وتعمل لكل الشعب الذي صبر عليها ويريدها وبعد طول صبره أن تدرك أن شعبها يستحق منها أكثر بكثير مما هو قائم..

أمام مؤتمر الحوار الوطني

الأمم المتحدة تشيد بتطور مؤشر التنمية في عهد الرئيس الصالح

الخبيرة الدولية: مؤشر التنمية استمر في التصاعد من عام 1990 وتراجع 7 درجات عام 2011م

أشاد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة بالنجاحات السياسية والاقتصادية التي تحققت في عهد الزعيم علي عبداللّه صالح في مختلف المجالات.. ولفت التقرير الذي قدمته خبيرة التخطيط والسياسات والتنمية ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي بصنعاء ريمان عبدالرحمن صالح الأربعاء الذي قدم الى مؤتمر الحوار الوطني الشامل الى التطور في مؤشر التنمية خلال العقدين الماضيين وتراجعه الى ٧ درجات في عام ٢٠١١م وهو العام الذي فجرت فيه احزاب اللقاء المشترك أعمال العنف والفوضى في البلاد..

كتب/ المحرّر الاقتصادي

أظهر تقرير عن وضع التنمية في بلادنا عرض في مؤتمر الحوار الوطني الشامل تراجع مؤشّر التنمية البشرية من ٠,٤٦٦ درجة في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٤٥٩ درجة في عام ٢٠١١ وبمقدار سبع درجات قبل أن ينخفض درجة واحدة في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٠,٤٥٨ درجة مقابل ٠,٦٥٢ درجة للدول العربية و٠,٤٦٦ درجة متوسط الدول منخفضة التنمية البشرية.

> تدني تغطية الطاقة الكهربائية إلى 42٪ من السكان وإمدادات المياه إلى 26٪

وحلّت اليمن في المرتبة ١٦٠ عالمياً في التنمية البشرية بسبب الاضّطرابات والتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة التي عصفت بالبلاد منذ مطلع العام ٢٠١١م.

كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ١٨٢٠ دولار، في حين بلغ متوسّط سنوات الحياة عند الولادة ٦٥,٩ سنة وهو أقل من المعدّل العالمي المقدّر بـ ٦٩,٣ سنة، وسنوات الدراسة ٢,٥ سنة مقابل سنوات الدراسة المتوقّعة ٨,٧ سنة.

تفشّي الفقر

وقال التقرير إن اليمن تعاني من تفشّي ظاهرة الفقر وصعوبة الحياة المعيشية لدى قطاع كبير من السكان حيث قدّرت نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني في ٢٠٠٩ بحوالي ٤٢,٨٪، في حين أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى ارتفاع هذه النسبة إلى قرابة الـ ٥٠٪ في عام ٢٠١١م.

وأوضح التقرير أن الفقر في اليمن يأخذ طابعاً ريفياً، حيث يحتضن الريف نحو ٨٤٪ من الفقراء، ويعود التباين بين الريف والحضر في نسبة الفقر إلى أسباب عدة أهمها «استفادة المناطق الحضرية بشكل أكبر من النمو الاقتصادي المدعوم بنمو قطاع الخدمات مقابل تراجع نمو القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقراء في الريف».

وأشار التقرير إلى «نقاط الضعف في سياسات مكافحة الفقر» والتي تتمثّل في قصور خدمات البنية التحتية وأهمها تدني تغطية الطاقة الكهربائية إلى ٤٢٪ من السكان وإمدادات المياه من الشبكة العامة إلى ٢٦٪ يضاف إلى ذلك محدودية شبكة الطرق الريفية، وتفاقم مشكلة القات وتنامي زراعته على حساب المحاصيل الأخرى واستهلاكه ٢٣٪ من الاستخدامات الزراعية للمياه، ومحدودية تغطية شبكة الأمان الاجتماعي ومنها أن الإعانات النقدية المقدّمة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية لا تغطّي سوى ١٤٪ من الفقراء.

وأشار التقرير إلى محدودية قدرة أجهزة الدولة والقطاع الخاص على توظيف وتشغيل الشباب وخلق وزيادة فرص العمل للشباب الفقراء.

> نسبة الفقر 50٪ والأمية 62.1٪ ومليونا طفل خارج نطاق التعليم

الأمية

وكشفت احصاءات التقرير عن أن نسبة الأمية في اليمن تصل إلى ٦٢,١٪ من إجمالي السكان البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة وتقدّر نسبة الإناث بـ ٧٠,٢٪ ونسبة الذكور ٢٩,٨٪، وهناك ٤٦,٤٪ من السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر هم من الأميين.

وأفاد التقرير بأنه لا تزال نسبة من يقرأ ويكتب لا تتعدّى ٥٣,٦٪ من إجمالي السكان في هذه الفئة العمرية منهم ٤,٥ مليون ذكوراً بمعدّل ٦٨,٩٪ و٢,٤ مليون إناثاً بمعدّل ٣٧,٩٪.

وقال التقرير إن اليمن تعد من بين أكثر البلدان النامية معاناة من مظاهر الأمية مع وجود زهاء ستة ملايين من السكان الراشدين لا يملكون مهارات القراءة والكتابة. كما يوجد ما يقارب مليونا طفل خارج نطاق التعليم الأساسي مما يشكّل رافداً رئيسياً لتنامي أعداد الأميين.

تحديات

ونبّه التقرير الأممي إلى «تحديات التنمية البشرية في اليمن» والتي تتلخّص في معدل نمو السكان الذي يعد من أعلى المعدلات العالمية نتيجة للزواج المبكّر وارتفاع معدّلات الخصوبة، وعدم تناسب حجم السكان ومعدّل نموه مع الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة والمحتملة، وعجز النشاط الاقتصادي في الإسهام بشكل فوري وتلقائي في خلق فرص عمل، والتشتّت السكاني الكبير الذي يصل إلى قرابة ١٣٣ ألف تجمّع سكاني، وتفشّي الأمية وضعف المستوى التعليمي والصحي لدى العديد من فئات المجتمع.

أما «التحديات المستجدة» فقد واجه الاقتصاد اليمني عدداً من الصدمات الداخلية والخارجية غير المتوقّعة التي فرضت أعباء مالية على الاقتصاد ويتوقّع أن تستمر آثار بعضها لسنوات قادمة ومنها أزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية والتغيّرات المناخية والتحديات الأمنية والسياسية».

«الميثاق» تنشر تقرير اللجنة الوزارية حول أحداث المكلا

قيادة محافظة حضرموت تعاملت بحكمة مع أحداث العنف والفوضى

< أوصت اللجنة الوزارية المختصة بتقصي الحقائق حول أعمال العنف في حضرموت، برئاسة الدكتور أحمد عبيد بن دغر -وزير الاتصالات- الحكومة بسرعة تعويض أهالي القتلى من المدنيين والعسكريين ومعاملتهم معاملة الشهداء، ومعالجة الجرحى في الداخل والخارج، والذين سقطوا في أحداث العنف خلال الفترة من ٢-٤ مارس ٢٠١٣م وتعويض من تضررت ممتلكاتهم، وشددت على دعم السلطة المحلية ومنح المكاتب التنفيذية صلاحيات أوسع، وإعطاء المحافظة عناية خاصة من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية وغيرها.. وجاء في التقرير الذي رفعته اللجنة الى الحكومة الاسبوع الماضي.

مشيرة الى أنها وخلال زيارتها التي استمرت من «السبت ٢-٣-٢٠١٣م ـ الاثنين ٤-٣-٢٠١٣م» التقت باللجنة الأمنية بالمحافظة، وقيادات فروع أحزاب اللقاء المشترك بالمحافظة وقيادة السلطة المحلية واللجنة الأمنية في مديريات الوادي والصحراء وعدد من أعضاء مجلس النواب وقيادات السلطات المحلية في عدد من المديريات ورؤساء فروع وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء من المكتب التنفيذي وبعض الشخصيات الاجتماعية في لقاءات منفصلة، إضافة الى أنها التقت بقيادات المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه بالساحل والغرفة التجارية بالساحل والمتضررين النازحين إلى المكلا من مديرية غيل باوزير.

وقدمت اللجنة تقريراً مختصراً عن الأحداث المؤسفة التي جرت في حضرموت حيث أوضحت أنه وبحسب الإفادات التي استمعت إليها من قبل من التقت بهم تبين أنها بدأت بخروج مسيرات هادئة في مساء يوم الخميس ٢١-٢-٢٠١٣م كردة فعل عن الأحداث المؤسفة التي وقعت في محافظة عدن، وقد تعاملت الدولة ممثلة في السلطة المحلية معها بحكمة إيماناً منها بحق المواطنين في التعبير السلمي عن الرأي، ثم هدأت الأوضاع حتى الساعة السادسة من صباح يوم السبت ٢٣-٢-٢٠١٣م حيث تم تنفيذ عصيان مدني في المكلا بدعوة من قيادات تعرف بانتمائها إلى الحراك من مختلف فصائله، وأيضاً بدعوة وتحريض من بعض خطباء الجمعة والموتورين ـ بحسب إفادة بعض من التقتهم اللجنة ـ الذين دعا بعضهم إلى العصيان، وبعضهم دعا بوضوح ضد الوحدة.

وقد رافق العصيان المدني بعض الأعمال الخارجة على القانون من قبل بعض العناصر معظمهم من صغار السن كقطع الطرقات وإحراق الإطارات ومنع المرور والاعتداءات على أفراد الأمن وإخراج الطلاب من المدارس بالقوة. كما تم اطلاق النار من قبل مثيري الشغب وقد تعاملت الأجهزة الأمنية مع ما جرى بحكمة وبشهادة كثير ممن التقتهم اللجنة.

وذكرت اللجنة أن إطلاق النار لم يتوقف بل وقد استخدمت أحياناً قذائف الـ«آر بي جي»، وصواريخ (اللو)، وقامت العناصر المخربة باستهداف

> مثيرو الشغب أطلقوا الـ«آر بي جي» وصواريخ «اللو» على أصحاب المحلات التجارية

أصحاب المحلات والبسطات الخاصة بأبناء المحافظات الشمالية بشكل منظم.

وأشار التقرير الى أنه في اليوم الثاني تم الاعتداء على بعض الممتلكات الخاصة في المكلا وإحراق بعض المحلات في غيل باوزير والشحر ومقرات لحزبي الإصلاح والمؤتمر بين حريق جزئي وكامل، وأصيب المواطنون بالهلع والخوف ما دفع (٣٨) أسرة من أبناء المحافظات الشمالية في مديرية غيل باوزير إلى النزوح إلى مدرسة بمنطقة الريان بالمكلا خوفاً من الاعتداء عليهم بعد إحراق محلات البعض منهم.

في سياق آخر حذر الكثير ممن التقتهم اللجنة من تواجد ما يسمى بالقاعدة في بعض مديريات حضرموت، وأنها تستفيد من الأحداث التي تجري فتقوم باغتيال أفراد وقيادات الأمن ما سبب ويسبب الخوف في أوساط رجال الأمن وتركهم عرضة للاستهداف والقتل، وقد أبدى بعض من اجتمعت بهم اللجنة امتعاضهم من الطريقة التي تعاملت بها الجهات الرسمية مع هذه الاغتيالات.

عند زيارتنا للمحافظة لاحظنا التدهور الحاصل في مختلف المجالات ومنها تدني مستوى جاهزية المستشفيات والتي تنقصها الإمكانات في مواجهة مثل هذه الأحداث من حيث التجهيزات الطبية وافتقارها للكادر الطبي المؤهل.

- يتم منع الصيادين من الصيد في مناطق اصطياد سمكية بسبب سفينة الأسلحة التي حجزت منذ أشهر في عرض البحر وكذا منطقة الضبة التي تعرضت فيها سفينة (ليمبرج) لاعتداء إرهابي، وهو ما حرم آلاف الأسر من مصدر دخلها الوحيد الذي تعتمد عليه.

وأرجعت اللجنة أسباب الأحداث الى ردود أفعال أججها ما حدث في محافظة عدن يوم ٢١ فبراير، لكن في الحقيقة كان هناك كمٌ من التراكمات والتحريض المباشر وغير المباشر من قوى ليس لها مصلحة في الحفاظ على الوحدة الوطنية، اضافة الى الاحتقانات والتراكمات التي تكونت لدى أبناء حضرموت وولدت لديهم الإحباط نتيجة غياب الدولة والمساواة في الحقوق والإحساس بالظلم والتهميش الذي يعانونه جراء الاستيلاء على أراضي الدولة، وسوء توزيعها من قبل المتنفذين.. والبطالة.. مع وجود وظائف تمنح للعاملين من خارج المحافظة، وكذلك تعثر صرف التعويضات الخاصة بكارثة السيول من قبل صندوق الإعمار.. وعدم توظيف أبناء حضرموت في الشركات النفطية والاستثمارية المتواجدة في المحافظة.

اضافة الى تردي الأوضاع الأمنية، وضعف الإمكانات المتاحة لهذه الأجهزة أدى لعدم قيامها بمهامها الوظيفية في الحفاظ على أمن وسكينة المجتمع .

الى ذلك خلصت اللجنة الى طرح العديد من التوصيات ومنها:

- سرعة تعويض أهالي القتلى من المدنيين والعسكريين. ومعاملتهم معاملة الشهداء أسوة بغيرهم، ومعالجة الجرحى وتوفير سبل العلاج لهم في الداخل والخارج.

- سرعة تعويض من تضررت ممتلكاتهم من الأحداث.

- ضرورة نزول وزيري الدفاع والداخلية إلى المحافظة للاطلاع عن قرب على الأوضاع الأمنية وتوفير الاحتياجات اللازمة للحفاظ على الأمن.

- التأكيد على دعم السلطة المحلية ومنح المكاتب التنفيذية وتفويضها إدارياً بصلاحيات.

وحثت لجنتا تعويض الأراضي وإعادة المسرحين من الجنوبيين على السرعة في تنفيذ المهام المسندة إليها.

واقترحت اللجنة منح أبناء المحافظة نسبة في التوظيف في الشركات العاملة في حقول النفط ٥٠٪ يصدر بها قرار ملزم من مجلس الوزراء للجهات المعنية.

ماذا لو فشل مؤتمر الحوار؟!

سؤال يتكرر على وسائل الإعلام المختلفة لمجموعات كثيرة من المكونات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، تجدد السؤال على المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ولم نجد أيّ اجابة شافية!. هذا التخبط والغرور والجهل الذي يصعق مسامعنا، ويفزع نفوسنا، ويقلق راحتنا بحاجة إلى اجابة صريحة وواضحة لا مجال فيها للدجل والكذب والخداع. جميعنا يعلم ماهية المشكلة.. وجميعنا يدرك الحل.. لكننا وللأسف نشارك جميعاً في الجريمة، ونساهم في مسرحية هزلية فاشلة سنكتشف في نهايتها أننا الضحية!.

د. خالد عبداللّه الثور

ولكن أي جريمة وأي ضحية؟. كيف يمكن أن يكون الوطن الضحية، وأن يكون أبنائه المجرمون؟!.

لقد حان الوقت لمواجهة القوى الظلامية الإستبدادية الرجعية المتخلفة بالحقيقة التي تحاول تجاوزها بعقد صفقات اقليمية وبغطاء دولي على حساب الوطن والاجيال القادمة. حان الوقت لمواجهة العصابات المنظمة التي استغلت جميع ثروات البلاد وتسببت في إحداث حالة انقسام واحباط الشعب اليمني، ومازالت تدعي زوراً أنها الحامي لهذا الشعب بعد كل ما نهبت وعبثت!. حان الوقت لمواجهة المكونات السياسية المختلفة وفي مقدمتها الأحزاب والتنظيمات السياسية وجميع المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني، وأن نقول لهم بشجاعة وصدق وحسم بأن رياح التغيير انطلقت وما عليكم سوى العزم بإتخاذ القرارات التي طال انتظار الشعب لسماعها، وأن تكون مخرجات حواركم واضحة لا مجال فيها لأنصاف الحلول، أو تقزيم أو تقسيم الوطن لإرضاء فاسدين!.

إذا فشلتم في الحوار فقد أشهرتم عزل انفسكم ومكوناتكم من ممارسة العمل السياسي!.

إذا فشلتم في الحوار فقد أجمعتم على إلغاء جميع مكوناتكم السياسية!.

إذا فشلتم في الحوار فقد أنهيتم مسار حياتكم إلى متحف التاريخ!.

عندها لن نسمح لكم العبث بمستقبل الوطن والاجيال القادمة، وسنعلن من الآن وبوضوح كامل أمام العالم بأننا لن نمنحكم فرصة أخرى، وسنمضي لإعادة بناء اليمن الجديد دون مشاركة أي منكم أو المكونات السياسية التي تنتمون لها.